

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤م
بشأن مؤهلات الربلينة وضباط الملاحة
والمهندسين البحريين في السفن التجارية والمرشدين
في الموانئ والممرات البحرية

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على القانون البحري ،

وعلى القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٠م بشأن الموانئ ،

وعلى القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٠م بإنشاء المؤسسة العامة للموانئ
والمناظر ،

وعلى القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٤م / ٧٤م بالموافقة على انضمام
الجمهورية العربية الليبية الى الاتفاقية الخاصة بمؤهلات ربلينة السفن التجارية
وضباطها ومهندسيها (جنيف) سنة ١٩٣٦م ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون :

أ) يقصد بالربان أو الرئيس أى شخص مؤهل يتولى قيادة السفينة
ويكون مسئولاً عنها .

ب) يقصد بضباط الملاحة أى شخص من غير المرشدين يتولى فعلاً
تسيير السفينة أو مناوراتها ويكون مسئولاً عن تسييرها خلال مدة
مناوبته (التوبة)

ج) يقصد بكبير المهندسين أى شخص مسئول بصفة مستديمة عن
ادارة القوة الميكانيكية المحركة للسفينة .

- (د) يقصد بالمهندس البحري أى شخص يتولى فعلا ادارة الات السفينة ويكون مسئولاً عن المناوبة (النوبة) .
- (هـ) يقصد بالمرشد أى شخص مؤهل ومعين رسمياً لتولى عمليات ارشاد السفن فى الموانئ والممرات البحرية .

مادة (٢)

تخول الشهادات البحرية الاتية لحاملها شغل الوظائف المبينة ازاء كل منها:

- (أ) شهادة ربان لاعلى البحار :
قيادة السفن من أية حمولة ومن أى نوع وفى أية رحله .
- (ب) شهادة ضابط ملاحه أول لاعلى البحار :
١ - ضابط ملاحه أول فى سفن اعلى البحار .
٢ - قيادة سفن بضائع لاعلى البحار تقل حمولتها الكلية عن ٥٠٠ طن مسجل (برميل)
٣ - قيادة سفن الملاحه الساحليه .
- (ج) شهادة ضابط ملاحه ثان لاعلى البحار :
١ - ضابط ملاحه ثان فى سفن اعلى البحار .
٢ - ضابط ملاحه وحيد فى سفن الملاحه الساحليه التى تنقل الركاب والبضائع .
٣ - قيادة السفن الساحليه لنقل الركاب والبضائع التى تقل حمولتها الكلية عن ٢٠٠ طن مسجل « برميل » .
- (د) شهادة ربان ملاحه ساحليه .
١ - قيادة السفن الساحليه .
٢ - ضابط ملاحه ثانى فى سفن اعلى البحار .
٣ - قيادة سفن ملاحه ساحليه .
٤ - شهادة ضابط ملاحه ساحليه :
١ - ضابط ملاحه فى سفن الملاحه الساحليه .
٢ - قيادة السفن الساحليه لنقل البضائع التى تقل حمولتها عن ١٥٠ طن مسجل « برميل » .

- (و) شهادة كبير مهندسين بحريين ، وهى نوعان : -
الاولى : خاصة بالمحركات التجارية والثانية خاصة بالمحركات
الاخرى .
- (ز) شهادة مهندس بحرى وهى نوعان :
الاولى : خاصة بالمحركات البخارية والثانية خاصة بالمحركات
الاخرى .
- (ح) ريس سفينة شراعية .
قيادة السفن الشراعية « حتى ولو كانت هذه السفن مجهزة بمحرك
آلى مساعد » من أية حمولة ومن أى نوع وفى أى رحلة .
- (ط) شهادة مرشد بحرى .
وتكون على ثلاث درجات .
- ١ - مرشد بحرى أول وتتحول حاملها ارشاد أى سفينة فى منطقة الارشاد
٢ - مرشد بحرى ثانى وتتحول حاملها ارشاد السفن التى تقل حمولتها
الكلية عن ٦٠٠٠ طن مسجل « برميل » فى منطقة الارشاد .
٣ - مرشد بحرى ثالث : وتتحول حاملاها ارشاد السفن التى تقل حمولتها
عن ٣٠٠٠ طن مسجل (برميل) فى منطقة الارشاد .
ويصدر الوزير المختص قرارات بالشهادات الاجنبية المعادلة لهذه الشهادات

مادة (٣)

لايجوز أن يمارس مهنة الارشاد الا الاشخاص الحائزون على احدى
الشهادات المذكورة فى الفقرة (ط) من المادة السابقة .
ويصدر الوزير المختص القرارات المنظمة للارشاد .

مادة (٤)

مع مراعاة احكام المادة (٣) يجب الا يقل مجموع عدد حملة الشهادات
البحرية للعمل على سطح السفينة عن الآتى : -
عدد
أ) السفن التى تقل حمولتها الكلية عن ٥٠٠ طن مسجل ١

- (ب) السفن التي حمولتها الكلية ٥٠٠ طن مسجل فأكثر وأقل من ١٠٠٠ طن ٢
(ج) السفن التي حمولتها الكلية ١٠٠٠ طن مسجل فأكثر وأقل من ٢٠٠٠ طن ٣
(د) السفن التي حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن مسجل فأكثر ٤

مادة (٥)

يجب أن يكون على السفن ذات المحركات (عدا السفن الشراعية المجهزة بمحرك آلي مساعد) مهندس واحد على الاقل يحمل شهادة مهندس بحرى اذا كان مجموع قوة آلاتها المسيرة ثلاثمائة حصان بيانى وأقل من أربعمائة فاذا كان مجموع قوة الآلات المسيرة اربعمائة حصان بيانى فأكثر وأقل من ثمانمائة فيجب أن يكون عليها مهندس يحمل شهادة كبير مهندسين ومعه مهندس يحمل شهادة مهندس بحرى .

وإذا كان مجموع قوة الآلات المسيرة ثمانمائة حصان بيانى فأكثر أو كانت الحمولة الكلية المسجلة للسفينة ١٠٠٠ طن فأكثر فيجب أن يكون عليها ثلاثة مهندسين أحدهم على الاقل يحمل شهادة كبير مهندسين بحريين وكل من الآخرين يحمل شهادة مهندس بحرى على الاقل .

مادة (٦)

علاوة على ماقررته المادتان (٤) و (٥) يجوز استخدام شخص أو أكثر من غير الحائزين على مؤهل الوظيفة بشرط الا يكونوا مسئولين بأية حال عن نوبه ملاحظة « تأمين مناوبة » ولايجوز بأية حال أن يحل شخص غير مؤهل محل شخص مؤهل أوجبت إحدى المادتين (٤) و (٥) وجوده الا اذا كان ذلك لقوة قاهرة أو كان باذن سابق من السلطات البحرية المختصة .

مادة (٧)

فيما عدا ريس سفينة شراعية تمنح الشهادات البحرية المنصوص عليها في المادة (٢) من الوزير المختص لمن اجتاز بنجاح امتحانا يؤدي امام لجنة

خاصة ويصدر الوزير المختص قرارات بتشكيل اللجنة المذكورة ومواد الامتحان وشروطه والرسوم التي تحصل من الطلبة على الا تجاوز خمسة دينارات وعلى أن تتفق مواد الامتحان مع مستوى المواد المقررة في الكليات البحرية والكليات البحرية التجارية .

وتمنح شهادة ريس سفينة شراعية من رئيس السلطة البحرية المختصة بناء على توصية لجنة امتحان رؤساء السفن الشراعية التي يصدر الوزير المختص قرارا بتشكيلها وبشروط ومواد الامتحان المذكور .

مادة (٨)

يجوز للوزير المختص أن يمنح دون اداء امتحان أى ضابط ملاحه أو مهندس بحرى خدم بسفن الحكومة ثم ترك الخدمة ، شهادة تخوله الخدمة في السفن التجارية برتبة معادلة لرتبه أو درجته على أن يكون مستوفيا للشروط الواجب توافرها فيمن يتقدم لامتحان الشهادة المذكورة .
وتحدد بقرار من الوزير المختص شهادة المعادلة لكل رتبه أو درجة كما يجوز للوزير المختص منح تلك الشهادات للأشخاص الاكفاء من ذوى الخبرة المطلوبة .

مادة (٩)

لمندوبى السلطة البحرية المختصة حق الصعود فى كل وقت الى أية سفينة توجد فى موانى الدولة للتفتيش على شهادات الربانة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين ورؤساء السفن الشراعية .

وعلى كل ربان أن يقدم هذه الشهادات للمندوبين المذكورين كلما طلبوا ذلك وللسلطة البحرية المختصة أن توقف عن السفر كل سفينة لا تستوفى الشروط المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٤ ، ٥ .

مادة (١٠)

لاتسرى أحكام هذا القانون على السفن الحربية ولاعلى سفن

الحكومة أو السفن التي تستخدمها أحد السلطات العامة لأغراض غير تجارية ولاعلى الوحدات التي تعمل داخل الموانئ .

مادة (١١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠ ديناراً أو باحدى هاتين العقوبتين كل مالك أو مجهز أو ربان يخالف ، أى حكم من أحكام المواد ٤ - ٥ - ٦ من هذا القانون .

مادة (١٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز مائة دينار كل شخص توصل بطريق الغش أو باستعمال أوراق مزورة الى شغل وظيفه ربان أو مرشد بحرى أو ضابط أو مهندس بحرى أو ريس سفينة شراعية فى سفينة تحمل علم الجمهورية العربية الليبية .

مادة (١٣)

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة
الرائد /عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

طه الشريف بن عامر
وزير المواصلات

صدر فى : ٩ رمضان ١٣٩٤ هـ
الموافق : ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤ م